سادسا: الاستنتاجات: تحقيق التوازن بين أهداف المجتمع بشأن الثروة الحيوانية

يدعم قطاع الثروة الحيوانية ما يقرب من مليار شخص من أشد سكان العالم فقرا، ومن المرجح أن يظل يدعمهم لعدة عقود مقبلة. فكثيرون ممن يعتمدون على الثروة الحيوانية لإطعام أنفسهم، وكسبيل للعيش، يتعرضون لضغوط مفرطة من العوامل الاقتصادية العالمية المتمثلة في النمو والمنافسة والاندماج العالمي، التي تدفع إلى تغير هيكلي سريع. ويؤدي ما يرتبط بالإنتاج الحيواني من أخطار بيئية وأخطار على صحة الإنسان إلى مخاطر حدوث فشل عام.

ويتيح تزايد القلق بشأن التحديات التي يواجهها قطاع الثروة الحيوانية فرصة للتغيير. إذ يتزايد إدراك الحكومات والجهات المانحة لأهمية الزراعة في التنمية الريفية والحد من الفقر، وللدور المحوري للثروة الحيوانية في توفير سبل العيش للفقراء من الرجال والنساء. وفي الوقت نفسه، انتشرت مؤخرا نوبات الذعر بشأن صحة الإنسان بسبب تفشي أمراض مصدرها حيواني، ويمكن أن تكون أمراض جائحة، واحتلت هذه النوبات عناوين الصحف ونشرات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، وأثارت فزع المسافرين في مختلف أنحاء العالم. وخلال هذا الوقت، فإن الأمر يقتضي إعداد برامج احترازية في عدد ضخم من البلدان. وفي إطار الحكومات والمجتمع المدني والأوساط العلمية، يؤدي وجود توافق في الآراء على أن تغير المناخ هو حقيقة واقعة، إلى البحث عن سُبل فعالة للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ وللتكيف معه. وإدراك مدى إلحاحية حالة ما، هو الخطوة الأولى نحو التعامل معها (Kotter، ٢٠٠٥)

ويحتاج قطاع الثروة الحيوانية إلى تحقيق توازن دقيق بين التدخلات على صعيد السياسات من ناحية، والابتكارات المؤسسية والتكنولوجية من ناحية أخرى، إذا كان المراد له أن يواصل تلبية مطالب المجتمع المتعددة، التي كثيرا ما تكون متعارضة.

تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر

يتيح النمو السريع الذي يحدث في قطاع الثروة الحيوانية فرصا واضحة للحد من الفقر؛ فالزراعة هي السبيل إلى التنمية الاقتصادية، التي تكون في صالح الفقراء، وقطاع الثروة الحيوانية هو أحد أسرع الأنشطة الزراعية نموا. ولكن الثروة الحيوانية تشكل مخاطر على البيئة وعلى الصحة يجب التخفيف من آثارها. فالقطاع يستهلك قدرا كبيرا للغاية من موارد العالم، ويساهم بحصة كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم.

ويلزم اتخاذ خطوات لتحسين الأداء البيئي لقطاع الثروة الحيوانية. إذ يجب أن يستخدم الموارد بكفاءة أكبر، وأن يُحول مخلفاته إلى موارد. ومن الزاوية الاقتصادية، فإن العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية التي يولدها قطاع الثروة الحيوانية يجب أن يتم استيعابها بحيث يدفع المنتجون والمستهلكون الثمن الحقيقي لآثار الإنتاج الحيواني على الموارد الطبيعية والبيئة.

ويجب أن تساعد نُظم صحة الحيوان على الحد من تزايد خطر حدوث جوائح بشرية لأمراض تكون الحيوانات هي مصدرها، ويجب أن تتعامل بصورة أفضل مع الأمراض المتوطنة التي تقوض باستمرار سُبل عيش الفقراء. وتختلف المخاطر والحوافز التي يواجهها المنتجون الأغنياء، عن تلك التي يواجهها المنتجون الفقراء، في مجال صحة الحيوان. فالتدابير التي تُتخذ لمكافحة الأمراض العابرة للحدود قد تحقق الصالح العام بسيطرتها على الجوائح المحتملة، ولكنها، إذا لم تصمم على نحو سليم، قد تدمر أيضا سُبل عيش ملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقضي على ما لديهم من أصول وشبكات أمان. وهذا الجانب يجب مراعاته عند تصميم وتنفيذ هذه التدابير.

تحقيق التوازن بين احتياجات مختلف أصحاب الحيازات الصغيرة

من الممكن أن يؤدي حدوث نمو في قطاع الثروة الحيوانية إلى تحقيق نمو اقتصادي أوسع نطاقا، وإلى التخفيف من الفقر، والحد من إنعدام الأمن الغذائي، ولكن "سُلَّم" الثروة الحيوانية التقليدي، الذي صعد عليه أصحاب الحيازات الصغيرة يوما ما لكي ينتشلوا أنفسهم من وهدة الفقر، انعدمت منه الآن عدة درجات.

فتزايد المنافسة ووفورات الحجم، وارتفاع معايير الصحة، وسلامة الأغذية، هي أمور تعني أن أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهون تحديات هائلة، في ما يتعلق بالبقاء قادرين على المنافسة مع نظم الإنتاج الكبيرة والأكثر كثافة، وتنشأ فجوة واسعة بين أولئك الذين يستطيعون الاستفادة من تزايد الطلب على المنتجات الحيوانية وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك. ومن اللازم أن يدرك واضعو السياسات أن أصحاب الحيازات الصغيرة لن يكونوا قادرين جميعهم على الاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو، وأن الرجال والنساء قد يواجهون مخاطر وفرصا مختلفة. وينبغي ألا يستخدم واضعو السياسات الموارد العامة الشحيحة في مكافحة قوى التغير التي لا يمكن التغلب عليها، بل ينبغي عليهم بالأحرى أن يستخدموها في مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف مع التغير بطرق تحقق نواتج اجتماعية أفضل. وباستطاعة التدخلات المحددة، على صعيد السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين، أن تدعم بكفاءة وفعالية احتياجات مختلف أنواع أصحاب الحيازات الصغيرة.

فبعض أصحاب الحيازات الصغيرة قادرون على المنافسة في البيئة الاقتصادية المتغيرة، ويمكن أن يظلوا كذلك إذا حصلوا على النوع المناسب من الدعم السياساتي والمالي والمؤسسي. وهم يحتاجون إلى ابتكارات مؤسسية للتغلب على التكاليف العالية للمعاملات والمرتبطة بكونهم مشغلين على نطاق صغير. وينبغي أن تساعدهم هذه المؤسسات على اكتساب إمكانية الحصول على المدخلات أو الحصول على شروط أفضل، وأن تقوم بدور الوسيط مع الشركات المدمجة، وشركات البيع بالتجزئة الكبيرة النطاق، للتغلب على الحواجز التقنية التي تحول دون وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الحضرية والدولية المتنامية. وينبغي أن يعزز الدعم السياساتي نمو إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق. ومن شأن تدابير استحداث ونشر تكنولوجيات جديدة مكيفة حسب احتياجات صغار المنتجين، وإقامة بنية أساسية للأسواق وللاتصالات ونظم لصحة الحيوان وسلامة الأغذية، أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على أن يشقوا طريقهم وسط المشهد المتغير الذي يعملون فيه.

ومعظم منتجي الثروة الحيوانية، من أصحاب الحيازات الصغيرة، سيتركون هذا القطاع حتما، مثلما شوهد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي كثير من الاقتصادات النامية التي تنمو بسرعة والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول. وهذا جانب طبيعي من تطور القطاع الزراعي، ويمكن اعتباره دليلا على التقدم. فعندما، وحيثما، يواجه صغار منتجي الثروة الحيوانية ارتفاع تكاليف الفرص البديلة الخاصة بعملهم، فإنهم يتركون القطاع بطبيعة الحال وينتقلون إلى عمالة أكثر دخلا في مكان آخر. ومن الممكن أن يؤدي وجود سياسات أوسع نطاقا للتنمية الريفية إلى جعل الاقتصاد مفعما بالحيوية، بحيث يوفر بدائل جذابة لمربي الحيوانات الذين لا يمكنهم المنافسة في القطاع.

وتنشأ المشاكل عندما تدفع القوى المنافسة الناس إلى خارج القطاع، قبل أن يتمكن الاقتصاد الأوسع نطاقا من إيجاد فرص عمل بديلة. فالسرعة الشديدة في وتيرة التغير في قطاع الثروة الحيوانية، في كثير من البلدان، تدفع إلى الهجرة منه بوتيرة أسرع، في بعض المجالات، مما يمكن للاقتصاد بوجه عام أن يستوعبه.

أما أصغر مربي الحيوانات، الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية أساسا كشبكة أمان، فهم يحتاجون إلى اهتمام خاص يعترف بالأدوار المتعددة التي تلعبها الثروة الحيوانية في مجال توفير سبل عيشهم. وكحد أدنى، يجب عدم تدمير وظيفة شبكة الأمان التي تؤديها الثروة الحيوانية، بدون تقديم تعويض أو إيجاد شبكات أمان اجتماعي بديلة.

تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والتغذية

تساهم المنتجات الحيوانية مساهمة هامة في الأمن الغذائي للأسر، وتتسم بأهمية خاصة في تلبية احتياجات النساء وصغار الأطفال إلى المغذيات الدقيقة. فإضافة كمية صغيرة من الأغذية الحيوانية المصدر إلى الغذاء النباتي يمكن أن تحقق تحسنات كبيرة في صحة الأم في مرحلة النفاس وفي نمو الطفل. ولكن نقص التغذية، بما يشمل عدم كفاية مستويات استهلاك الأغذية ذات المصدر الحيواني، ما زال يمثل مشكلة ضخمة ومستمرة في العالم النامي. وعدم كفاية النظام الغذائي يعيق نمو الأطفال العقلي والبدني، ويسفر عن زيادة معدلات اعتلال الصحة والوفيات نتيجة للأمراض المعدية. وتوجد أيضا تكاليف اقتصادية كبيرة، من حيث انخفاض أداء العمل والإنتاجية لدى البالغين. ومن الممكن أن يساعد نمو الدخل على تحسين التغذية: فمع تزايد دخل الفقراء، فإنهم يشترون قدرا أكبر وأفضل جودة من الغذاء، بما يشمل الغذاء ذا المصدر الحيواني. ولكن انتظار أن يُحسن النمو الاقتصادي التغذية لا يمثل حلا مقبولا. إذ يلزم اتخاذ تدابير تكفل الحصول فورا على غذاء واف تغذويا، وهذا يمكن أن يساهم مساهمة لا غنى عنها في مساعدة الفقراء على الإفلات من براثن نقص الأغذية/نقص التغذية – الفقر.

ومن ناحية أخرى، هناك بلدان كثيرة في العالم، من بينها بلدان نامية، تشهد وباء البدانة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي، التي تفرض أعباء اقتصادية وصحية باهظة التكلفة على المجتمع. فالإفراط في استهلاك منتجات اللحوم العالية الدهون والمجهزة يساهم في هذه المشكلة، وإن كانت هناك أيضا خيارات أخرى غذائية، ومتعلقة بأسلوب الحياة، ضالعة في الأمر. فالسياسات الزراعية والتجارية يمكن أن تؤثر على الخيارات الغذائية، بجعلها منتجات معينة أكثر أو أقل توافرا وتكلفة. وترمي السياسات الزراعية عادة إلى زيادة توافر الغذاء، وزيادة إمكانية الحصول عليه، ولكن قد تكون هناك حاجة إلى تحقيق توازن أفضل في خيارات الناس.

تحقيق التوازن بين المفاضلات في ما بين النظم والأنواع والأهداف والآثار

يجب الاعتراف بوجود مفاضلات بين استخدام مختلف نظم وأنواع الإنتاج الحيواني، والأهداف المحددة للقطاع، والآثار الاجتماعية والبيئية للثروة الحيوانية. فنظم الإنتاج المكثف هي وسائل بالغة الكفاءة لتحويل الموارد – العلف والماء وغيرهما – إلى لحوم وألبان وبيض، يتسم كل منها بجودته العالية وبانخفاض تكلفته. وهذا ينطبق بالذات في حالة الدواجن والخنازير. وتُنتج أيضا نظم الإنتاج المكثف قدرا أقل من غازات الاحتباس الحراري لكل وحدة من الناتج، مقارنة بنظم الإنتاج الموسع. والحاجة إلى أغذية ذات مصدر حيواني في البلدان النامية، التي تنمو بسرعة، يمكن تلبيتها على أكفأ وجه بأقل مساهمة في تغير المناخ، من خلال النظم المكثفة. ولكن الإنتاج المكثف له أيضا تكلفته.

ويرتبط بالنظم المكثفة إنتاج كميات كبيرة من مخلفات تتجاوز قدرة الأرض المحلية على استيعاب المغذيات الموجودة فيها. وتلزم تدابير أكثر فعّالية لكفالة الاستفادة من هذه المخلفات بإعادتها إلى الأرض كأسمدة، أو استخدامها بطريقة منتجة بأشكال أخرى.

وتتباين كميات الموارد التي تستخدمها النظم المكثفة، وتلك التي تستخدمها النظم الموسعة، تبعا لأنواع الحيوانات وموضعها، ولكن إتباع ممارسات إدارة مُحسنة يمكن، في جميع المناطق، أن يُقلل من التأثير البيئي للإنتاج الحيواني.

فالتركيز الجغرافي لنظم الإنتاج الحيواني المكثف بالقرب من المراكز الحضرية يهيئ مرتعا قويا لأمراض جديدة، لاسيما حيثما ظل صغار المنتجين التقليديين على مقربة منها. وهو يؤدي أيضا إلى زيادة تعرض سكان الحضر للأمراض التي تحملها الحيوانات، مما يزيد من خطر انتقال الأمراض ذات المصدر الحيواني إلى البشر. وتلزم نظم أقوى كثيرا لصحة الحيوان من أجل التخفيف من هذه المخاطر الصحية وإدارتها. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا المجال في التشجيع على نقل وحدات الإنتاج الحيواني المكثف بعيدا عن المناطق الحضرية، والحد من خطر انتقال المُمْرضات بين النظم.

تحقيق التوازن بين الأهداف في المجتمعات المختلفة

لقد نظر هذا التقرير في دور الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف المجتمع، من حيث توفير سلع عامة وخاصة. وكثيرا ما تكون أهداف المجتمع المتعددة مترابطة. فإدارة الأمراض الحيوانية، مثلا، قد تكون حاسمة الأهمية لتأمين سُبل عيش أولئك الذين يعيشون في حالة فقر. وتحسين تغذية الإنسان من خلال جملة أشياء، من بينها مساهمة المنتجات الحيوانية في النظم الغذائية مساهمة ملائمة، قد يُساهم أيضا في تعزيز التنمية الاجتماعية. ولكن غالبا ما تكون هناك مفاضلات، لاسيما في الأجل القصير، تتطلب تحديد أولويات الأهداف. فالنهوض بالإنتاج الحيواني والدخل قد ينطوي على زيادة الضغط على الموارد الطبيعية. وقد تؤدي القيود البيئية الأكثر صرامة إلى زيادة تكاليف إنتاج المنتجات الحيوانية، مما يقلل من إمكانية حصول الفئات السكانية الفقيرة عليها.

وقد يختلف تحديد البلدان والمجتمعات المختلفة لأولويات الأهداف، تبعا لعوامل مثل مستويات الدخل، والدور النسبي لأصحاب الحيازات الصغيرة في القطاع، وأهمية وآفاق الصادرات، ودرجة الضغط على الموارد الطبيعية ودرجة تدهورها. وبوجه عام، ستختلف الأولويات المعطاة للأهداف تبعا لمرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغها البلد (الشكل ١٦). فالبلدان التي ما زالت عند مستويات منخفضة من التنمية الاقتصادية تشدد عادة على دور الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي التخفيف من وطأة الفقر، وتصمم سياساتها بناء على ذلك. ومن المرجح أن يكون تحسين مساهمة الثروة الحيوانية، كمصدر للدخل والعمالة والتأمين ضد المخاطر، بالنسبة للفئات السكانية الفقيرة التي لا تتاح أمامها سوى قلة من خيارات العيش الفورية الأخرى، هدفا رئيسيا لهذه البلدان. وقد يلزم أيضا أن تولي البلدان المنخفضة الدخل الاهتمام للأبعاد الأخرى، مثل إدارة الأمراض الحيوانية، لكي تدعم سُبل العيش المستدامة.

الشكل ١٦
تحقيق التوازن بين أهداف السياسات

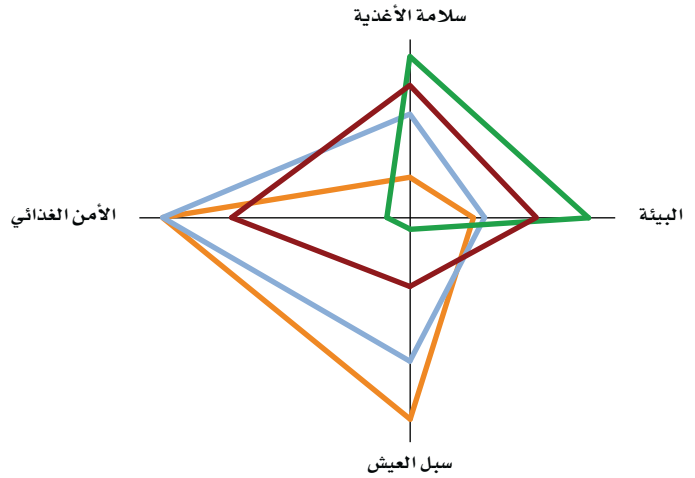

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وفي مراحل التنمية اللاحقة، من المرجح أن يتحول تركيز السياسات نحو أهداف أخرى، مثل: توفير الغذاء لسكان تتزايد أعدادهم، وبخاصة سكان الحضر، والتصدي للمخاطر التي تمثلها الأمراض الحيوانية بالنسبة لصحة الإنسان، وحماية البيئة والموارد الطبيعية. أما في الاقتصادات المتقدمة، التي يمثل فيها الإنتاج الحيواني حصة صغيرة من الاقتصاد الكلي، فمن المرجح أن تتركز شواغل المجتمع بشدة على صحة الإنسان وسلامة الأغذية والبيئة.

ومن المهم على المستوى الدولي الاعتراف بمشروعية هذه الاختلافات في تحديد الأولويات، وضمان عدم تركيز السياسات والاتفاقات الدولية حصريا على أولويات مجموعة ضيقة من البلدان الغنية.

طريق المضي قُدُما: نحو جدول أعمال لقطاع الثروة الحيوانية

من المتوقع أن يوفر قطاع الثروة الحيوانية أغذية وألياف مأمونة وزهيدة الثمن ووفيرة للسكان الحضريين الذين يتزايد عددهم، وأن يوفر سبل العيش للمنتجين الفقراء، وأن يصون الموارد الطبيعية ويستخدمها بكفاءة، وأن يقلل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر الصحية بالنسبة للسكان من البشر.

وهذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة أفادت بأن قطاع الثروة الحيوانية لا يساهم على النحو الجيد الذي يمكن أن يساهم به في توفير السلع الخاصة والعامة المتوقعة منه، وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى عدم إدخال التغيرات اللازمة على صعيد السياسات وعدم توظيف الاستثمارات اللازمة. فقد أدت سرعة نمو القطاع، في بيئة تتسم بضعف مؤسساتها وحوكمتها، إلى نشوء مخاطر عامة، قد تكون لها انعكاسات كارثية بالنسبة لسُبل العيش، وصحة الإنسان والحيوان، والبيئة. ويحتاج قطاع الثروة الحيوانية، لكي يتصدى للتحديات والمعوقات التي يواجهها، إلى اهتمام متجدد واستثمارات جديدة من الأوساط العاملة في مجال البحث والتطوير الزراعيين، وإلى آليات قوية على صعيد المؤسسات والحوكمة تبرز التنوع الموجود داخل القطاع والمطالب المتعددة التي تُفرض عليه.

ويلزم اتخاذ تدابير على جميع المستويات، بدءا من المستوى المحلي، ومرورا بالمستويين الإقليمي والقطري، وانتهاء بالمستوى الدولي. ومن اللازم إشراك المؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك المجتمع المدني. ولكن لا يستطيع أي كيان بمفرده أن يؤدي مهمته بمعزل عن غيره. فلا غنى عن توحيد صفوف الجهات المعنية المتعددة، بما في ذلك القطاع الخاص، في جهد منسق.

وثمة حاجة واضحة إلى تركيز الاهتمام على المستوى الدولي على قطاع الثروة الحيوانية وعلى التحديات التي يواجهها. ويمثل وضع جدول أعمال لقطاع الثروة الحيوانية، تدعمه الحكومات والمؤسسات الدولية والجهات المانحة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، والجهات المعنية في المجتمع المدني، خطوة أولى جوهرية نحو قطاع ثروة حيوانية يتسم بما يلي: حوكمة أفضل، وتركيز أوضح على المشاكل والقضايا، وعملية إنمائية أكثر شمولا للجميع، ومستويات استثمارية تتناسب مع أهمية القطاع ومع التحديات التي يواجهها، وتعاون دولي أفضل.

بل إن هذا الإطار قد يكون سبيلا مناسبا لعمل دولي متضافر يوجه تنمية قطاع الثروة الحيوانية، وذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية والسلبية الكبيرة جدا لقطاع الثروة الحيوانية على الأهداف الاجتماعية والبيئية والأهداف المتعلقة بالصحة العامة، وبالنظر إلى أهمية الحوكمة العالمية للزراعة ككل.

رسائل التقرير الرئيسية

- **قطاع الثروة الحيوانية يتغير**: إن قطاع الثروة الحيوانية هو أحد أكثر أجزاء الاقتصاد الزراعي حيوية. وقد توسع بسرعة في العقود الأخيرة، ومن المتوقع أن يواصل الطلب على المنتجات الحيوانية نموه بقوة حتى منتصف هذا القرن، نتيجة للنمو السكاني، وتزايد الوفرة، والتوسع الحضري. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة إذا كان المراد للقطاع أن يلبي هذا الطلب على نحو يساهم في الحد من الفقر، ويحقق الأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، وصحة الإنسان. ويجب تحقيق توازن دقيق بين الفرص التي يتيحها القطاع والتحديات التي يطرحها.
  - إمكانية تزايد الطلب على المنتجات الحيوانية هي إمكانية كبيرة تنطوي على تحديات من حيث كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وإدارة المخاطر على صحة الحيوان والإنسان، والتخفيف من وطأة الفقر، وكفالة الأمن الغذائي.
  - أدى تزايد الطلب على المنتجات الحيوانية، وتنفيذ التغييرات التكنولوجية على امتداد سلسلة الأغذية، إلى حدوث تغيُّرات رئيسية في نظم الإنتاج الحيواني. فنظم الإنتاج المختلط الصغيرة تواجه منافسة متزايدة من وحدات الإنتاج الكبيرة والمتخصصة التي تستند إلى مدخلات مشتراة. وتمثّل هذه الاتجاهات تحديات رئيسية لأصحاب الحيازات الصغيرة من حيث القدرة على المنافسة، فضلاً عن أن لها انعكاسات بالنسبة لقدرة القطاع على تعزيز الحد من الفقر.
  - التحوُّل عن نظم الإنتاج المختلط الصغيرة، المستندة إلى الموارد المتاحة محلياً، إلى نظم صناعية كبيرة النطاق أحدث أيضاً تغييراً في موقع وحدات الإنتاج الحيواني. فمع إزالة عائق توافر الموارد الطبيعية محلياً، أصبح التوزيع المكاني لمرافق الإنتاج الحيواني أكثر تجمعاً، بحيث يمكنها استغلال ميزة الارتباط على امتداد سلسلة الإمداد. وقد أدى هذا إلى زيادة كفاءة الإنتاج، ولكنه ينطوي على انعكاسات بالنسبة لاستخدام الموارد الطبيعية.
  - يؤدي تزايد تركيز الإنتاج ونمو التجارة إلى نشوء تحديات جديدة في ما يتعلق بإدارة الأمراض الحيوانية.
- **قطاع الثروة الحيوانية يساهم في الأمن الغذائي وفي الحد من الفقر**: ولكن بإمكانه أن يحقق ما هو أكثر في حالة إدخال إصلاحات حكيمة على صعيد السياسات والمؤسسات، وفي حالة توظيف استثمارات عامة وخاصة كبيرة، تراعى فيها ثلاثة أهداف هي: (١) تحسين قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو في القطاع؛ (٢) حماية أشد الأسر فقرا التي تمثل الثروة الحيوانية بالنسبة لها شبكة أمان حاسمة الأهمية؛ (٣) سن سياسات أوسع نطاقا للتنمية الريفية لتيسير انسحاب أسر ريفية كثيرة من القطاع.
  - الثروة الحيوانية هامة لسبل عيش نسبة مئوية كبيرة من نساء ورجال وأطفال الريف الذين يعيشون في فقر. فهي تلعب عددا من الأدوار المختلفة، بدءاً من إدرار الدخل وتوفير المدخلات لنظم الزراعة المختلطة، إلى توفير حماية من الهزات البيئية والاقتصادية. ومن اللازم أن يهتم واضعو السياسات بالأدوار المتعددة للثروة الحيوانية في مجال توفير سبل العيش للفقراء وأمنهم الغذائي.
  - يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الدعم لكي يستفيدوا من الفرص التي يتيحها توسُّع قطاع الثروة الحيوانية، ولكي يديروا المخاطر المرتبطة بتزايد المنافسة وتوثيق الصلات مع سلاسل القيمة الحديثة. وهذا يتطلب قدراً كبيراً ومستداماً من الابتكار في النظم الغذائية والزراعية القطرية والإقليمية والعالمية، ومزيجاً من التغيُّر في السياسات والمؤسسات، وبناء القدرات،

والابتكار التكنولوجي، والاستثمار الذي يراعي ويستجيب لاحتياجات الجنسين.

– من اللازم أن يراعي واضعو السياسات اختلاف قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستجابة للتغيُّر. فقد يكون بعض من أصحاب الحيازات الصغيرة غير قادرين على المنافسة في قطاع يجري تحديثه بسرعة، ويتخلون عن ثروتهم الحيوانية عندما ترتفع تكاليف الفرصة البديلة الخاصة بعمل الأسرة. وباستطاعة استراتيجيات التنمية الريفية واسعة النطاق، التي ترمي إلى إيجاد عمالة خارج المزرعة من أجل النساء والرجال والشباب أن تيسِّر انسحابهم من قطاع الثروة الحيوانية.

– من اللازم أن يعترف واضعو السياسات بوظيفة شبكة الأمان التي تؤديها الثروة الحيوانية بالنسبة لأشد الناس فقراً، وأن يحموا تلك الوظيفة. وفي إطار قطاع الثروة الحيوانية، يكون الفقراء عرضة، على وجه الخصوص، للمخاطر المرتبطة بالأمراض حيوانية المصدر وللمخاطر البيئية.

- **قطاع الثروة الحيوانية يجب أن يُحسن أداءه البيئي**: ينبغي تعزيز حوكمة قطاع الثروة الحيوانية لكفالة أن يكون تطوره قابلاً للاستدامة بيئياً. فالإنتاج الحيواني يفرض ضغوطاً متزايدة على الأراضي والهواء والماء والتنوع البيولوجي. وتلزم إجراءات تصحيحية لتشجيع توفير السلع العامة، مثل خدمات النظم الإيكولوجية القيّمة وحماية البيئة. وهذا سينطوي على التصدي لأوجه فشل السياسات والأسواق وتقديم حوافز وتطبيق عقوبات مناسبة. وتساهم الثروة الحيوانية في تغيُّر المناخ كما أنها ضحية له. وبإمكان القطاع أن يلعب دوراً رئيسياً في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام تكنولوجيات محسّنة، بتشجيع من حوافز اقتصادية مناسبة، إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تتسبب فيها الثروة الحيوانية.

– ثمة حاجة عاجلة إلى قيام الحكومات والمؤسسات بوضع وسن سياسات ملائمة، على المستويين القطري والدولي، تركز بدرجة كبيرة على التفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة. فالنمو المستمر في الإنتاج الحيواني سيفرض، لولا ذلك، ضغوطاً هائلة على النظم الايكولوجية، والتنوع البيولوجي، والموارد من الأراضي والغابات، وجودة المياه، وسيساهم في الاحترار العالمي.

– ينبغي أن ينصبّ المحور الرئيسي للسياسات على تصحيح التشوهات في الأسواق، وأوجه فشل السياسات، التي تشجّع على التدهور البيئي. فالإعانات التي تشجّع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الإفراط في الرعي، أو تدهور الأراضي، أو إزالة الغابات، أو الاستخدام المفرط للمياه، أو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ينبغي الحد منها أو إزالتها. وينبغي أن تدفع السياسات القائمة على السوق، مثل فرض الضرائب والرسوم نظير استخدام الموارد الطبيعية، المنتجين إلى استيعاب تكاليف الأضرار البيئية التي يتسبب فيها الإنتاج الحيواني.

– بعض العواقب البيئية السلبية للإنتاج الحيواني ينبع من المشاكل المرتبطة بالموارد التي تمثل ملكية مشتركة مفتوحة. ومن ثم فإن توضيح حقوق الملكية، وتشجيع آليات التعاون، هما أمران حيويان للإدارة المستدامة للملكية المشتركة.

– يمكن أن يؤدي استخدام تكنولوجيات تُحسِّن كفاءة استخدام الأراضي والعلف إلى التخفيف من التأثيرات السلبية للإنتاج الحيواني على التنوع البيولوجي، والنظم الايكولوجية والاحترار العالمي. ومن بين التكنولوجيات التي تؤدي إلى زيادة كفاءة الثروة الحيوانية السلالات المحسَّنة، وإدارة أراضي الرعي إدارة رشيدة، والإدارة المحسَّنة لصحة القطعان، والنظام الحرجي الرعوي.

– يمكن أن يكون تقديم المدفوعات، من المصادر العامة أو الخاصة، مقابل الخدمات البيئية، وسيلة فعّالة لتشجيع النتائج البيئية الأفضل، بما في ذلك صون التربة، وصون الحياة البرية والمناظر الطبيعية، وعزل الكربون.

– ينطوي قطاع الثروة الحيوانية على إمكانية هائلة للمساهمة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وسيتطلب تحقيق هذه الإمكانية مبادرات جديدة ومستفيضة على المستويين القطري والدولي، من بينها: تشجيع أعمال البحث والتطوير لاستحداث تكنولوجيات جديدة للتخفيف من الآثار، والوسائل الفعّالة والمحسَّنة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية، واستخدام ونشر ونقل التكنولوجيات للحد من آثار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز القدرات في مجال رصد الانبعاثات من الإنتاج الحيواني، والإبلاغ عنها، والتحقق منها.

- **الأمراض الحيوانية تمثل مخاطر عامة يجب التصدي لها**: بعض خدمات صحة الحيوان هي سلع عامة من حيث أنها تحمي صحة الإنسان والحيوان ومن ثم تعود بالفائدة على المجتمع ككل. وتؤدي الأمراض الحيوانية إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية، وإحداث اختلالٍ في الاقتصادات المحلية والقطرية، وتهديدٍ للصحة البشرية، وتفاقم الفقر، ولكن المنتجين يواجهون طائفة من المخاطر، ويختلفون من حيث الحوافز التي تقدَّم لهم ومن حيث قدراتهم على الاستجابة. وقد كانت نظم صحة الحيوان موضع تجاهل في أجزاء كثيرة من العالم، مما أدى إلى أوجه ضعف مؤسسية وإلى ثغرات في المعلومات، فضلاً عن عدم كفاية الاستثمارات في السلع العامة ذات الصلة بصحة الحيوان. ويجب إشراك المنتجين على كل مستوى، ومن بينهم الفقراء ممن لديهم ثروة حيوانية، في وضع برامج بشأن أمراض الحيوان وسلامة الأغذية.
  - تمثل الأمراض الحيوانية، وعدم كفاية نظافة الأغذية، وما ينجم عن ذلك من أمراض تحملها الأغذية، مشكلة بالنسبة للجميع، لأنها قد تهدد صحة الإنسان، وتحدث خللا في الأسواق والتجارة، وتقلل من الإنتاجية، وتعمق الفقر. ومن الممكن أن يحقق تحسين إدارة الثروة الحيوانية، بهدف الوقاية من الأمراض ومكافحتها، فوائد كبيرة صحية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبشري، من أجل الفقراء ومن أجل المجتمع بوجه عام.
  - المُمْرضات تتطور بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، ومن المستحيل منع حدوث ذلك. إذ سيستمر ظهور عوامل مُمْرضة جديدة، يجب التصدي لخطر انتشارها بطريقة محددة. وتدعو الحاجة إلى إطار عالمي كاف لمجابهة الأمراض الناشئة ذات المصدر الحيواني والأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
  - من اللازم أن تدرك النظم العامة لصحة الحيوان وسلامة الأغذية أن آثار الأمراض الحيوانية والأمراض التي تحملها الأغذية، تتفاوت عبر البلدان وعبر نظم الإنتاج، تبعا لوضعها الاقتصادي. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار قدرات المجموعات المختلفة على الاستجابة لهذه التحديات، والحوافز اللازمة لتشجيعها على القيام بذلك، عند تصميم استراتيجيات لمكافحة الأمراض وإدارة المخاطر.
  - يلزم توظيف استثمارات كبيرة واستراتيجية ومستدامة في البنية الأساسية القطرية لصحة الحيوان وسلامة الأغذية في البلدان النامية، للحد من المخاطر بالنسبة لصحة الإنسان، ولإتاحة تحقيق نمو في التجارة والأسواق، بطرق يمكن أن تسهم في انتشال صغار مربي الحيوانات من هاوية الفقر.
  - ينبغي تحسين قدرة البلدان الفقيرة على المشاركة في تصميم معايير صحة الحيوان وسلامة الأغذية لكي تكون أكثر قدرة على تحسين نظمها الخاصة بصحة الحيوان وسلامة الأغذية، وتحسين إمكانية وصول منتجاتها الحيوانية إلى الأسواق.
  - يجب إشراك المنتجين، الذين يمثلون جميع المستويات والقدرات، في تصميم وتنفيذ برامج للوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها وتحسين سلامة الأغذية. ومن اللازم زيادة إشراك مربي الحيوانات الفقراء في جهود مكافحة الأمراض، مما يعود عليهم وعلى غيرهم بالفائدة.
  - أهمية الموقع. فتركيز نظم الإنتاج المكثف على مقربة شديدة من المراكز السكانية الحضرية يؤدي إلى زيادة خطر نشوء الأمراض وخطر انتقالها، بين الحيوانات وإلى البشر على حد سواء. وهذا هو ما يحدث بالذات عندما يتنقل الناس والحيوانات بين النظم التقليدية والنظم المكثفة. وقد تلزم حوافز ولوائح تنظيمية لتشجيع نقل وحدات الإنتاج الحيواني إلى مناطق ذات كثافة سكانية أقل.